جغرافية الجريمة في الوسط الحضري

قراءة سوسيو حضرية

Géographie of Crime in the Urban milieu
Socio- Urban Reading

حنان حمادي[1]، محمد بو مخلوف[2]

[1] مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

hanane.hammadi@univ-biskra.dz

[2] جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر02، الجزائر m.bouma.khlouf@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2022/05/31

ملخص

نحاول بقدر الإمكان الإلمام بجوانب جغرافية الجريمة من خلال التأكيد على الظواهر التي تنمي السلوك الإجرامي لاسيما بعد ازدياد معدلات النمو السكاني وتزايد أعداد السكان في المدن التي أصبحت تعاني من مشاكل وجرائم لا حصر لها من خلال المحاولة في إعطاء صورة واقعية عن الجريمة في أبعادها الجغرافية.

كلمات مفتاحية: جريمة؛ جغرافية جريمة؛ تحضر؛ فقر؛ بطالة

Abstract

We try as possible as we Can to cover all aspects of geography of crime through emphasising thé phenomenan that improve and develop thé criminal behavior especially after thé increase of population in thé urban areas which are suffering from endless problems and crimes and through trying to give a real pictures for the crime and its geographical dimensions.

Keywords: Crime; crime geography; urbanization; poverty; unemployment

المؤلف المرسل: حنان حمادي، **الإيميل:** hanane.hammadi@univ-biskra.dz

1. مقدمة

تعد الجريمة واحدة من الظواهر الاجتماعية التي لازمت مسار التطور البشري بدءا من ظهور الخليقة وليس أدل على ذلك من قصة ابني آدم الذين قتل أحدهما الآخر، والتي أوردها الحق في قرآنه الكريم.

وعلى الرغم من أن الجريمة قديمة قدم الإنسان على الأرض إلا أنها لم تأخذ الاهتمام ولم تنل حقها كواحدة من أهم مشكلات حتى بداية الستينات من هذا القرن، ومنذ بداية السبعينيات طفت على السطح المشكلات وأصبحت من المشكلات التي لا تفوقها مشكلة أخرى، لذا ظهر الكثير من الآراء العامة والمتنوعة التي تتناول الجريمة.

لم تنل دراسات الجريمة كثيرا من الاهتمام في الدراسات الجغرافية المبكرة وتركت ذلك المجال لعلماء الاجتماع الذين عالجوا الجريمة من وجهة نظر علم الاجتماع، وتبنوا منهجا في علم الجريمة يجمع بين الجغرافيا البشرية وعلم الاجتماع.

وتعد المدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط أو مدرسة علمية تفسر السلوك الإجرامي وتضع له نظريات علمية، ومن أهم مؤسسي هذه المدرسة أولف كثيليه A–QueteletK، والذي درس الإحصائيات الجنائية الفرنسية بين عامي 1830–1826 وانتهى إلى وضع القانون الحراري للإجرام، والذي أكد فيه على وجود تغيرات في ظاهرة الإجرام ترتبط بالموقع الجغرافي وفصول السنة وأيدت هذا المنهج دراسات العالمين الفرنسي جيري Gurry وغيره من أنصار هذه المدرسة التي اهتمت بدراسة تأثير البيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة وخاصة الموقع الجغرافي وأشكال السطح على السلوك الإجرامي، وواجهت هذه النظرية انتقادات شديدة مما جعل الجغرافيون يتوقفون لفترة قصيرة عن دراسة الجريمة إلا أنه في عام 1974 قام الجغرافي Harries بنشر كتابه "جغرافية الشرطة" Police Geography ويقصد بها معرفة الجناة المحترفين للمناطق ذات الانتشار الامني الجيد وبالتالي يبتعدون عنها، فتقل ارتكاب الجرائم منها، وفي المقابل يعرفون المناطق التي يقل أو يصعب فيها الوجود الأمني، فيركزون فيها نشاطهم الإجرامي.

وتكمن أهداف هذا الموضوع في النقاط التالية:

- معرفة مختلف التباينات المكانية من حيث الانماط الاجرامية الاكثر انتشارا بمختلف أحياء المدن
- معرفة نمطية الجريمة المنتشرة في المدن والأسباب المؤدية لها.
- محاولة معرفة العوامل المؤثرة في انتشار نوع من الجرائم في منطقة على غرار منطقة أخرى.
- إضافة كم من المعلومات حول الظاهرة للاستفادة منها في ظل البحث العلمي.

2. تحديد المفاهيم

1.2 الجريمة

التعريف اللغوي للجريمة:

لا بد من تحرير معنى الجريمة وأخواتها من التعبيرات العربية مثل الاثم والخطيئة والمعصية، وإن هذه التعبيرات تتلاقى في معانيها الشرعية مع المعاني اللغوية التي استقر عليها العرف اللغوي، فلا يكاد الناس يختلفون في أن معنى الجريمة أنها الفعل الذي يستوجب عقابا، ويوجب ملاما، ولكن يجب أن نبين معنى ذلك، وأصل الاشتقاق اللغوي.

أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، ويظهر أن هذه الكلمة خصصت من القديم للكسب المكروه غير المستحسن، ولذلك كانت كلمة جرم ويراد منها الحمل على فعل حملا أثما، (محمد أبو زهرة، 1997، ص19) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وِيَا قَوْمِ لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُم مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمَ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدْ﴾ (سورة هود، الآية 89)

فالجريمة لغويا من جرم – جرماً: أذنب. ارتكب جرماً، وجنى جناية. (الوسيط، ص 118)

التعريف الاصطلاحي للجريمة: تعرف الجريمة في الشريعة الاسلامية: بأنها محظورات شرعية ،زجر الله عنها بحد أو تعزيز. والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه مثل السرقة أو ترك فعل مأمور به مل الصدق في الحديث والفعل أو الترك لا يعتبران جريمة الا إذا اوضحت الشريعة الشريعة ذلك وترتبت عليها عقوبة ،فإذا لم تكن هناك عقوبة على الفعل أو الترك لا يعد جريمة. (المرواني نايف، 2009، ص109)

التعريف الاجتماع للجريمة: وفقا لهذا المفهوم فإن الجريمة هي كل فعل ضار بمصالح المجتمع الاساسية، ولذلك ولذلك فإن تكييف الفعل بأنه إجرامي من عدمه ليس بالنص التشريعي ،وإنما بمبادئ الاخلاق والقيم الاجتماعية التي تعود للمجتمع .

التعريف النفسي للجريمة: حاول بعض الباحثين أن يقدموا مدلولاً للجريمة يختلف عن المفهوم القانوني لها .فقد ذهب دوركايم في تحديده لمفهوم الجريمة الى انها الذي يقع بالمخالفةللشعور الجماعي .فالجريمة ماهي الا تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد يفسره هو لعدم تزويد الفرد بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية اللازمة لحماية الجماعة التي تتمخض عنها فكرة التضامن الاجتماعي. (بدوي محمد حامد الطاهر، 2008، ص29)

التعريف القانوني للجريمة: هي القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي يرتكب من قبل أفراد يحكم عليها من قبل المحمة ولا يقتصر الفعل الاجرامي على القيام بالفعل بل أحيانا يشير النص إلى الميل أو النية للقيام بأي عمل قد يقود إلى فعل إجرامي. (محمد توفيق الحاج حسن، 2007، ص27)

التعريف الجغرافي للجريمة: هي ذلك النوع من الجغرافيا الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الاقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية. (الزيادي حسين عليوي ناصر، 2015، ص37)

2.2 الوسط الحضري

التعريف اللغوي للوسط الحضري: هي القرية الكبيرة الاهلة بالقاطنين، وجمع مدينة هو مدائن ومدن. (بن هادية علي وآخرون، ص11)

التعريف الإصطلاحي للوسط الحضري: يعرفها "مصطفى الخشاب" على أنها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ونطاق مقسم إداريا، ويقوم نشاطها على الصناعة، التجارة، وتقل نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أرضيها. (الخشاب مصطفى، ص106)

3.2 جغرافية الجريمة:

تعريف جغرافية الجريمة:

يشير القاموس إلى أن الجغرافيا هي في الاساس، دراسة الجوانب الطبيعية لسطح الارض، غير أن هذا التعريف يفتقد النظرة الشمولية، فمنذ تطور العلم الحديث اقتنع الجغرافيون أن مجال تخصصهم ليس أداة لجمع المعلومات فحسب، فلم تعد تقتصر الجغرافيا المعاصرة على دراسة الأرض من حيث كونها وطن الانسان، فهي لا تهمل الجانب الانساني قط ،فهي تدرس الخصائص الفيزيقية للأرض، والعلاقات المتبادلة بين هذه الخصائص وبين طبيعة وتوزيع النباتات والحياة الحيوانية ،ومانتطوي عليه من نماذج الاسكان البشري وتوافق الانسان مع بيئته الطبيعية.

ضمن السياق ذاته نشير ان الجغرافيا متعددة النواحي والاطراف ،فإذا انصبت على دراسة الشاط الاقتصادي كانت جغرافيا اقتصادية، وان درست المؤثرات والتطورات السياسية وتفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي كانت جغرافيا سياسية، وعندما تدرس المجتمع وعلاقته بالبيئة تكون جغرافيا اجتماعية وهي بهذا وثيقة الصلة بدراسات كثيرة من بينها الجريمة التي تولدت عنها جغرافيا الجريمة. (شوية سيف الإسلام، 2007، ص180)

- فمن يتأمل بعمق في مفهوم جغرافية الجريمة يكتشف أنه مراة تعكس لنا التفاوت الاجتماعي، والبطالة وتدهور المساكن، واللامساواة التي نستدل منها على وضع القوى الاجتماعية والادارية في المجتمع. فالتحليل المكاني للجريمة لا نحلله من واقع منفصل عن القوى الاجتماعية والسياسية التي تشكل جزءا من المحتوى المكاني لاستخدام الأرض.

ويشير تعريف جغرافية الجريمة إلى أنها موضوع فرعي Sub discipline من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي Espace للمجرمين ومختلف الافعال الاجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا أخذاً في عين الاعتبار دائما البعد المكاني. والاحساس بالمكان يعني النظر إليه على أنه أكثر من نقطة على الخريطة أو مجرد موقع، وإنما مايحيط بالمكان من خصائص مادية وثقافية واجتماعية. وتعتمد الدراسات في جغرافيا الجريمة على المقربة الكارتوجرافي التي تركز على التمثيل الكارتوجرافي للظاهرة الاجرامية ،اعتمادا على تحليلات إحصائية. (جابر محمد مدحت، 2002، ص98-99)

- وبناءا على ماسبق يمكن القول أن جغرافية الجريمة: "هي ذلك الفرع من فروع الجغرافيا الاجتماعية التي تدرس الانماط المكانية للجريمة، محاولة إبراز الاسباب التي تفسر هذه الانماط، فضلا عن كونها تهتم بدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة والضحايا والعوامل والعلاقات المكانية ذات العلاقة بتحديد حجم ونوع الجريمة، وهي بهذا لاتهمل المفاهيم الجغرافية الرئيسية كالتوزيع والتباين والارتباطات المكانية".

3. التطور والخلفية التاريخية لجغرافية الجريمة

3 .1 الخلفية التاريخية للجريمة

ليست الجريمة ظاهرة إنسانية فحسب وإنما هي أساسا ظاهرة طبيعية لأنها تلازم الحياة حيث وجدت، وارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباط طبيعي بمعنى أنه حيثما كانت هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت في ابسط صورها، توجد الجريمة أي عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو متاعه، أو في شخصه هو نفسه بجرحه على مال أو ميراث أو امرأة أو أي نشئ يثير في نفس كل منهما أو غير ذي الحق منهما الشهوة العارمة والحقد المتأجج.

1.3. 1 الجريمة في أسفار العهد القديم

من أسفار العهد القديم مايصف عصورا تاريخية، تحتوي على شرائع الرسل القدماء كنوح وإبراهيم، ومنه ما يحتوي على شريعة الله لموسى عليه السلام رسوله إلى اليهود ،والذي نخرج به من قراءة تاريخ العصور القديمة قبل شريعة موسى ،هو أن القتل والزنى كان على رأس قائمة الجرائم والخطايا .

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن أول جريمة قتل ذكرت في العهد القديم وفي القران الكريم، وهي قتل قابيل لهابيل. (أبو عامر محمد زكي، 1993، ص9)

وقد سجل تاريخ مصر في العصور القديمة أن الجرائم التي كانت شائعة حينئذ هي "القتل، والتحريض على القتل والسرقة بالاكراه والسرقة والجور وعدم التقوى والخيانة والكذب والدنس وأن بعض هذه الجرائم كان يعاقب عليها عقوبات شديدة القسوة. (الساعاتي سامية حسن، 1983، ص52-54)

2.3 الجريمة في أسفار العهد الجديد

لما كان عيسى عليه السلام قد خرج من شعب إسرائيل ،رسولا من الله إليهم ليعلمهم ويطهرهم من الخطايا التي دنست بها حياتهم، فإن رسالته قامت على افهامهم أنهم تنكروا للطريق المستقيم ،بإتباع الناموس الذي جاءت به التوراة إتباعا ماديا ظاهريا أي بدون تطهير نفوسهم وتنقية سرائرهم وتقوى الله في كل أعمالهم . ولذلك حرص المسيح عليه السلام على أن يبين لليهود الحكمة الكامنة في شريعتهم ، ويؤول معانيه ليوضح لهم أن مقاصده روحية باطنة لا مادية ظاهرة. (بوالماين نجيب، 2008، ص51)

3.3 الجريمة عند الإغريق

أما الاغريق فكانو يعتقدون بأن الطبيعة بكل ما فيها محكومة بقوة إلهية خفية وكانت الجريمة امتدادا لهذا التفسير قدرا إليها والمجرم إنسانا "تعيسا" أصابته لغة الإلهة. (أبو عامر محمد زكي، 1993،ص9)

وقبل أن تتوحد اليونان على يد فيليب المقدوني، عرفت قانونا اقليميا يهدف الى تنظيم علاقات اليونانيين فيما بينهم وبين غيرهم .فكانت علاقات المدن فيما بينها في وقت السلم قائمة على التعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية، وكانت تلجأ الى التحكيم لحسم الخلافات التي تقوم بينها، بينما كانت هذه العلاقات في زمن الحرب تخضع للقواعد الاتية:

- نظام الحياد وحرمة السفراء وافتداء أسرى الحرب وحماية الاجنبي وحيرياته التجارية.
- الحرب لاتبدأ إلا بعد اعلانها واحترام المعابد والملاعب وعدم الاعتداء على الجرحى والاسرى . أما علاقة المدن الاغريقية بالشعوب غير الاغريقية ،فكانت القوى هي المنظمة لهذه العلاقة، ذلك لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم شعبا فوق الشعوب الاخرى، ومن حقهم شن الحروب والقيام بالفتوحات. وكانت هذه العلاقات في الغالب علاقات عدائية وحروب مشوبة بالقسوة لا تخضع لأية قواعد تقليدية ولا تراعى فيها أية إعتبارات إنسانية.

وقد أشار العديد من الفلاسفة الاغريق الى بعض العلاقات البشرية، وما ينبغي أن تكون عليه تحقيقا للأمن والسلام بين الاجناس البشرية، ومن هؤلاء الفلاسفة نجد"أرسطو" الذي تعتبر فلسفته أساسا لفكرة القانون الطبيعي، التي نادى بها فقهاء الكنيسة في العصور الوسطى، والتي انبثقت عنها فكرة قانون الشعوب في العلاقات الدولية، وقد بقيت اثارها ممتدة حتى عصر النهضة الاوروبية .من ذلك ما أشار إليه في كتابه الجمهورية إلى ان الفيلسوف الكبير "زينون" (نهى عن التفريق بين الجنس البشري الى مدن وشعوب لا تربطها وحدة. وقد تأثرأرسطو بذلك، ولذا قصد بعبارة "الجمهورية"الصالح العام بمعنى أن يكون الجميع تحت ظل حكومة واحدة ترعى مصالح مجموع الشعب دون استثناء)

أما الفيلسوف "أفلاطون" (فقد نادى بضرورة وجود هيئة دولية تجمع بين أقاليم عدة، يكون الهدف منها التعايش السلمي بين الشعوب، ترتبط الأخوة والتعاون من أجل تحقيق العدل وأيضا جميع المسائل الهامة)

ولهذا عرف المجتمع اليوناني تطبيقا لهذه المبادئ، فقد عرف عنه: وجول إعلان الحرب قبل الدخول فيها، وتبادل الاسرى، واحترام اللاجئين وغيرها من المبادئ فنجد مثلا الملك الاسكندر، قد جمع شعوب العالم القديم في إمبراطورية، وأمر بأن تكون الارض وطنا للجميع دون تمييز، كما اعتبر الناس الأخيار أقرباء، أما الاشرار فقد إعتبرهم أجانب. (روان محمد الصالح، 2009، ص08-09)

4.3 الجريمة في الشريعة الاسلامية

إن الجريمة في الشريعة الاسلامية ظاهرة من ظواهر الشرع لأن الشريعة هي التي تحدد نماذج السلوك- الاجابية والسلبية- التي تعد جرائم وهي التي تحدد مايترتب على هذه النماذج من عقوبات وعندما تجرم الشريعة الاسلامية هذه النماذج السلوكية فما ذلك إلا للحفاظ على مصالح الجماعة وصيانة القيم والفضائل والنظام الإسلامي وضمان بقاء الجماعة قوية متضامنة، لأن مصدر الشريعة هو الخالق سبحانه وتعالى فإن نظام التجريم الاسلامي يتسم بالإطلاق والثبات والموافقة للطبيعة البشرية إلى جانب المرونة .

وتتفق الجرائم في أنها أفعال محرمة شرعا يعاقب عليها ، ولكنها تتنوع وتختلف من حيث طبيعتها وجسامة العقوبة عليها ، وقد سلك الشارع الإسلامي في تحديد الجرائم والعقوبات في مسلكين.

- بيان الجريمة مقترنة بالعقوبة المقدرة لها ،وذلك في الحدود والقصاص
- جرائم لم ينص الشارع على عقوبة مقدرة لها في القرءآن أو السنة مع ثبوت نهي الشارع عنها لأنها معصية، وتترك لتقدير ولي الأمر وهي جرائم التعزيز

كذلك يمكن القول لما تركته الجريمة من أثر في توسيع دائرة الاجتهاد الذي كرس من أجلها أكبر مساحة للممارسة التشريعية على بقية الجرائم التي لم تتقيد بعقوبات ثابتة وجامدة بل تتعدد فيها العقوبات وتتنوع من أدناها إلى أقصاها مما يعطي للمشرع سلطة تقدير العقوبة المناسبة بما يلائم ظروف الجريمة وحجمها، ويكفل تأديب الجناة وإصلاحهم ، وبذلك يكون القانون أكثر حركة مما يفيد التزامن أو التلازم وحركية التاريخ والتطور الاجتماعي. (خالد مصطفى هاشم، 2007، ص129)

5.3 بداية التفكير الوضعي لدراسة الجريمة

بمضي الوقت أخذت قواعد الحلال والتجريم تستقل تدريجيا في المعتقدات الدينية ،وتأخذ طابعا يستهدف مصلحة الجماعة وتنظيم الروابط الاجتماعية، قبل أن يستهدف إفاء المشاعر الدينية للجماعة . وبعد مرحلة أخرى من التطور بدأ أسلوب الفكر العلمي المنطقي يتسرب الى مبادئ التجريم والعقاب لتحقيق مصلحة الجماعة وروابطها الخلقية، وأخذت بالأدق تلك الأفعال التي تعتقد المجتمعات أنها ضارة بها عن صواب أو خطأ. وفي هذا الشأن تفاوتت كثيرا الحضارات المتنوعة بحسب تنوع ظروفها الجغرافية والتاريخية، والسياسية، والدينية، والاقتصادية. ويمكن القول إجمالا أن اللشرية مرت من هذا المقام – في مجال التجريم والعقاب – كما مرت في تحديد العلاقة بين الانسان والكون والانسان وشركائه في المجتمع بثلاث مراحل كبرى:

- هي مرحلة السحر وتمثلها هنا مرحلة الطواطم والتابو؛
- ثم مرحلة الدين أي الاوامر والنواهي المرتبطة بالعتقاد الديني؛
- وأخيرا مرحلة العلم الوضع التي تمثل حصيلة ما وصل إليه الإنسان من معرفة متطورة وهي محاولة تنظيمية للروابط الاجتماعية.

ومبدأ التمييز بين هذه المراحل الثلاث شائع لدى عدد من أبرز الفلاسفة من أمثال أوجست كونت، ولدى علماء الاجتماع والانثروبولوجيا، وكل مرحلة منها تمثل أطوار ارتقاء الانسان ونمو روحه نحو الثراء، وعقله نحو المعرفة. ولكن هذا التقسيم الثلاثي –حسبي يلاحظ الدكتور أحمد أبو زيد – بلغ دورته عند علماء الانثروبولوجيا الاوائل الذين أفاضوا –كل على طريقته الخاصة وتبعا لتصوره لتارخ العالم وحسب نظريته في ذلك – في شرح خصائص كل مرحلة من المراحل الثلاث ومميزاتها، وأهم ملامحها وعلاقتها بالمرحلتين لاخريين ،وربما كان تقسيم لويس مرجان هو أهم هذه التقسيمات، أو على الأصح أكثرها ذيوعا. ولقد ميز "مورجان" في تاريخ العالم بين ثلاث مراحل رئيسية هي الوحشية أو الهمجية والبربرية ثم الحضارة الحديثة، بل أنه حين أراد التمييز داخل كل مرحلة من المرحلتين الأوليين بين فترات زمنية وحضارية متمايزة قسم كل مرحلة منهما إلى ثلاث فترات هي الدنيا والوسطى والعليا. (بوالماين نجيب، 2008، ص52–53)

6 .3 التطور التاريخي لجغرافية الجريمة

تعد جغرافية الجريمة جزءا من الجغرافية الاجتماعية التي تهتم بدراسة الكائن الاجتماعي وأنشطته الاجتماعية في البيئة المحيطة به. فجغرافية الجريمة هي مرءاة تعكس لنا واقعاً يمكن من خلاله التنبؤ بعدد من المؤشرات في المجتمع، مثل التفاوت الاجتماعي والبطالة وتدهور المساكن وعدم المساواة والتي تسهم بشكل ما في الجريمة (بدوي محمد حامد الطاهر، 2008، ص32). وهي دراسة الابعاد المكانية للجريمة في الحيز الجغرافي، متمثلتا بدراسة لأهم السيمات والخصائص المكانية للجريمة وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية،فالجريمة هنا وجه من أوجه العلاقة المكانية مابين الافراد. (لطيف هاشم كزار وسام عبد الحق عجيل الطائي، 2016، ص503). وتعد جغرافية الجريمة من المواضيع الفرعية في علم الجغرافية تدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة فهي تسر وتربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الافعال الاجرامية بالاضافة الى دراسة التباين المكاني للجريمة ومعدلاتها وخصائص مرتكبي الجريمة والعوامل المؤثرة فيها. (شوية سيف الإسلام، 2007، ص183)

وبدأ الاهتمام الجريمة في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وكان من الدراسات الرائدة في هذا المجال ما ظهر في فرنسا، إذ أجرى "جيري" دراسة قسم فيه فرنسا الى خمسة أقاليم متميزة في مجال الجريمة وقد درس الجريمة في فرنسا خلال الفترة 1825–1830 وصنفها الى جرائم ضد النفس وأخرى ضد الممتلكات،

وتضمنت دراسته عددا من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم. ولم توجد دراسات مهمة في جغرافية الجريمة خلال النصف الاول من القرن العشرين بدأت دراسات الجريمة بالبروز مع ارتفاع مستويات التحضر في العالم.

وخلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين أصبح مصطلح جغرافية الجريمة متداولاًبين الجغرافيين المختصين في الجغرافية الاجتماعية لأنه يربط السلوك الجرامي بالبيئة الجغرافية. ويبدو أن التغيرات والتطورات التي طرأت على المجتمعات تلك المدة، تأثرت بها العلوم الاجتماعية من خلال مجموعة من المعطيات المعرفية الاساسة التي ينطلق منها العلماء وتوجه تساؤلاتهم الفكرية مما أدى الى انبثاق جغرافيا الجريمة فرعا من الجغرافيا الاجتماعية وبعد ذلك التاريخ زاد الاهتمام بجغرافية الجريمة وتوالت الدراسات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الغربية، وظهرت في عام 1967 دراسة لعدد من التجمعات المبعثرة لمرتكبي الجرائم، ودرست الجوانب البيئية كافة بما يتفق مع المنهج الجغرافي الحديث من حيث المنهج والية الدراسة.

وهناك ثلاث اتجاهات برزت في تأريخ دراسة موضوع جغرافية الجريمة ظهرت فيما بعد هي:

الاتجاه الاول: ظهر على يد الجغرافي بيت (peet) عام 1975، وقد غير في مسار دراسة جغرافية الجريمة كونه أدخل المهتمين بهذا المجال إلى البحث والعمل في منظمات العدالة الجنائية والاقسام الاكاديمية المهتمة بمجال دراسة جغرافية الجريمة، ونتيجة لذلك تبدلت وجهة البحوث في هذا المجال ولم تعد تقليدية كما في السابق، بل أضحت تطبيقية وموثوقة أكثر من وجهة نظر الاكاديمية.

الاتجاه الثاني: تبنى هذا الاتجاه لومان (Lowman) ما بين 1986–1989، وقد دعى الجغرافيين في كتابه (قضايا مفاهيمية في جغرافية الجريمة) نحو جغرافية الرقابة الاجتماعية، أي الابتعاد عن صبغة علماء الجريمة أو علم الاجتماع عند دراسة موضوع جغرافية الجريمة ،وعوضا عن ذلك العمل دعا الى ربط دراسة جغرافية الجريمة بحقول دراسة الاجرام البيئي أو علم الاجرام المكاني.

الاتجاه الثالث :هو الذي يمثل علماء العصر الحديث أمثال(Renhert)1989 في مؤلفه –العدل المكاني والاحتيال الاجرامي –وكذلك (Rebert Lanhworthy) و (JamesL.Beau) عام 1992 وصولا الى (Harries)عام 2000. وكان اهتمام الباحثين السالف ذكرهم بإدخال نظم البرمجيات والعمل بالحاسوب وكذلك نظم المعلومات الجغرافية على منهج الكتابة المتبع في بحوث جغرافية الجريمة .ولاشك في أن هذا الاتجاه هو الاقدار على تحليل ظاهرة الجريمة وبيان علاقاتها المكانية ووضع الخطط اللازمة للتنبؤ بها (الزيادي حسين عليوي ناصر، 2015، ص40–41). ومنه أصبحت جغرافية الجريمة في المشكلات الاجتماعية المتفاقمة والتخفيف من حدتها، ويبدو أن لهذه المقاربة الأثر المحمود في توجيه البحوث عن طريق التعرف على الأبعاد التحليلية .

4. الابعاد الجغرافية للجريمة

- تطوير فهم العنف بوصفه ظاهرة جغرافية.
- التركيز على الجوانب الانسانية والسلوكية والسيكولوجية ،ودمج هذه الجوانب مع الأبعاد المكانية.
- دراسة الانماط المكانية للظاهرة في الحيز الجغرافي.
- دراسة العمليات المكانية بكافة وجوهها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،ومن ثم ربط احتياجات المجتمع بإصلاح البيئة المحلية التي يتواجد ويعيش فيها مرتكبو الجرائم .وهي دراسة تنبؤية تسهم في فهم المشكلات الاجتماعية والحضرية.
- وسيلة إرشادية توجيهية تساعد وضع السياسات الامنية والجنائية والتنموية .
- التبصر في معدلات الجريمة مما يلقي الضوء على أهمية المؤشرات الاجتماعية التي يتمتع بها المجتمع وتدل عل مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي في المجتمع .
- تسهم بعض المؤشرات في فهم أفضل للتعميمات المكانية وللنماذج المستنتجة منها، فتوزيع معدلات الجريمة في قلب أو داخل المدن أو على أطرافها وتوزيع معدلات الفقر، الثورة، والكثافة السكانية المرتفعة و المنخفضة، ونوع الاسكان ...
- كشف توزيع الجريمة ما بين الاقاليم الجغرافية ومن ثم فحص معمق لأماكن مسرح الجريمة انطلاقا من معيشة سكان تلك المناطق وخصائصهم الاجتماعة والاقتصادية، ومشكلاتهم الاقتصادية.
- الاستبصار في خصائص مسرح الجريمة صفاته المورفولوجية، وبخاصة في المدن مثل خطتها، وشبكة شوارعها ومادة بناء مساكنها. نمط المساكن المسمى بالشعبيات المشيد من طابق واحد، وتعدد منافذه، ووجوده في أطراف المدينة، يكون عرضة للجريمة أكثر من غيره من الاماكن .شبكة الشوارع، وتلاصق مبانيها، ووجود كثير من المنافذ والسراديب السرية تسهل هروب المجرمين.

المكان ليس كيانا ماديا فقط ، ويصعب النظر اليه كذلك، إذ إنه مكان للقيم والعادات والانشطة التي يصعب علينا أن ننظر إليها منفردة بعضها عن بعض، وبناء عليه فمسرح الجريمة يتباين من مكان إلى أخر بحكم مؤثرات طبيعية جغرافية وديموجرافية واقتصادية واجتماعية وحضارية ...الخ.وهذه تؤثر في تباين معدلات الجريمة. (شوية سيف الإسلام، 2007، ص184-185)

5. التحضر والجريمة

إن نسب الإجرام وشدتها وقسوتها في المدن أعلى منها في الأرياف، فالولايات الأكثر تحضرا هي التي تولد أعلى نسبة للداخلين إلى السجون لأن المدينة بحكم أسلوب إنتاجها وقيمها الاستهلاكية وإعلامها المثير

ذي الخطاب المزدوج الذي يثير مزيد من الاحتياجات والاكتظاظ السكاني وزيادة الاحتياجات المادية والمعنوية وإنما روح المنافسة تشكل مناخا مناسبا للسلوك الإجرامي (مدحت عبد الجليل محمد، 1987، ص220).

فضلا عن تعرض الفرد إلى التغيير الاجتماعي الناجم عن الانحلال والانفلات من الرقابة الاجتماعية (Social control)، الأمر الذي يولد تحديات كبيرة تؤدي إلى توتر الشخصية المدنية، إذ تعرف المدينة بأنها حالة (أنوفية)، أي أنها تسهم في اختلال نظام القيم وضعف الرابطة الاجتماعية والدينية والأشكال الاجتماعية التقليدية كنظام الرقابة أو نظام القبيلة (زعزوع ليلى، 2001، ص179).

ولا يقتصر تأثير المدينة على ما تقدم ذكره، فالمدينة بحكم التنافس وطغيان الاتجاه المادي وتفشي البطالة تولد احتياجات كبيرة يصعب على الفرد الوفاء بها ومنها انتشار الفقر بمظاهره المختلفة وهذا لا يعني أن المدينة تساهم مباشرة في انتشار الفقر المطلق بل يودي سكنى المدن إلى إذكاء الشعور بالفقر نتيجة المنافسة والمقارنة القائمة بين الطبقات المختلفة في المدينة فالمجتمع الحضري الصناعي قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمي وترعرع الشخصية الإجرامية (العثمان والزيادي، 2014، ص92).

إن عملية التحضير (Urbanization) تعد من عمليات التغير الاجتماعي (Social change) الكبيرة والمؤثرة في البنى الاجتماعية والسلوكيات والمعتقدات والقيم كافة، وذلك بفعل الحراك الجغرافي والاجتماعي للأفراد الذي يتطلب التأقلم مع نمط الحياة الحضرية وقيمها وثقافتها التي تؤثر في بنية الأسرة وفي طبيعة العلاقات بين أفرادها، لذا أفرز التحضر علاقات مكانية وارتباط مع مظاهر مختلفة، منها الجريمة والسكن العشوائي ونوعية الحياة أن علاقة التحضر بالجريمة علاقة طردية فقد كشف العديد من الدراسات أن زيادة جرائم القتل في المدن الكبرى أكثر منها في المدن الصغرى في معظم دول العالم، كما يعتقد أن المناطق الريفية ذات معدلات متدينة في جرائم القتل مقارنة بالمناطق الحضرية (هربرت ديفيد، 2001، ص78)

يرى (كليفوردشو) مؤسس النظرية الإيكولوجية أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة جغرافية معينة تمارس تأثيرا كبيرا وحاسما على معدلات الجريمة، ذلك أن المناطق التي تعرف ارتفاعا في كثافتها السكانية وتدهور في ظروفها (انظر المخطط رقم01) الاقتصادية والاجتماعية نسبة الإجرام فيها مرتفعة جدا، وبالاعتماد على هذه النظرية برزت الفكرة التي تركز على العلاقة المباشرة بين المدينة والإجرام، إذ يجمع علماء الإجرام على أن معدل الجريمة يكون أكثر ارتفاعا في المدن عنه في القرى (الزيادي حسين عليوي ناصر، 2015، ص94)

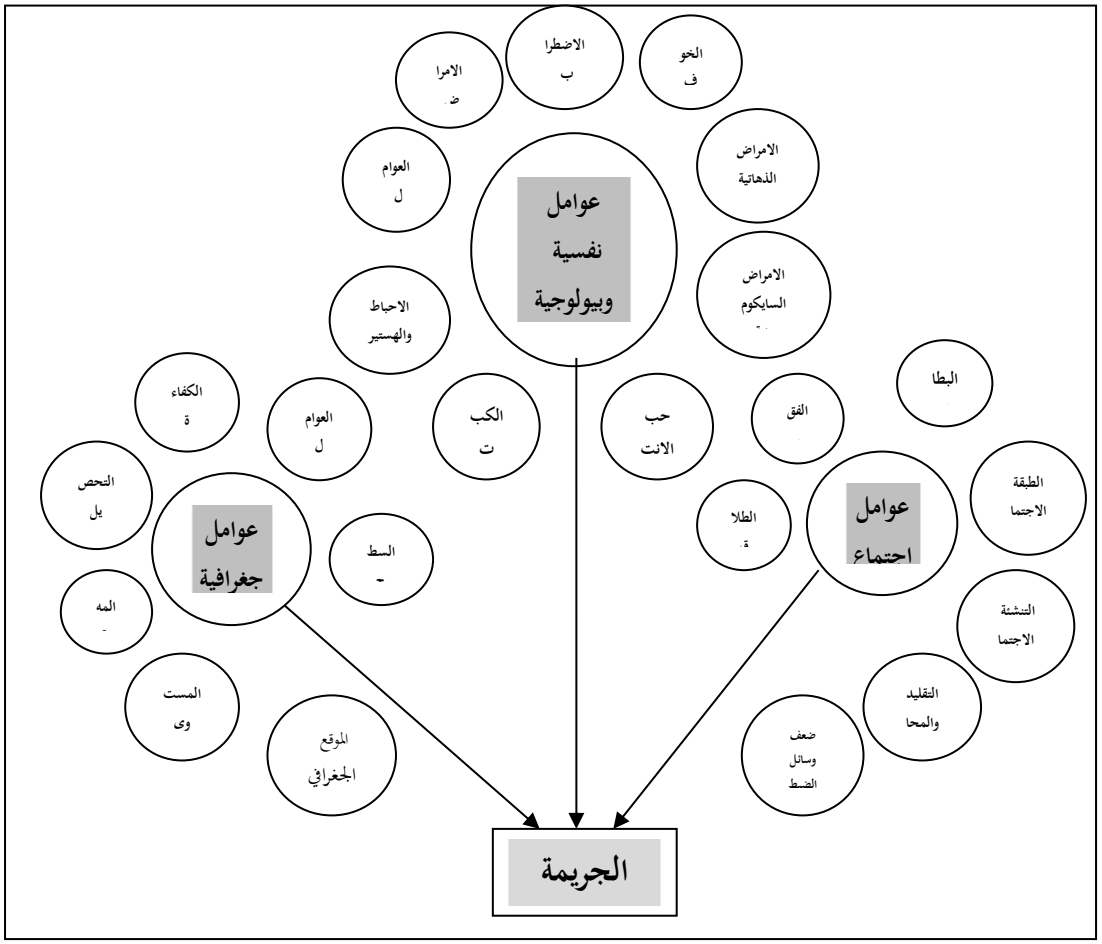

مخطط (1): العوامل الرئيسية والفرعية لظاهرة الجريمة

ويمكن تعليل تزايد الجرائم في الجرائم في المدن للأسباب الآتية: (كمونة حيدر عبد الرزاق، 1997، ص80)

- تعد المدن أصلح الأمكنة لاختباء المجرمين بسبب تعقد حياتها وكثافتها السكانية والسكنية.
- تظهر التفاوتات بشكل واضح في المدن، حيث يتفشى الفقر فتظهر الطبقات المسحوقة مقابل الطبقات المترفة، الأمر يضفي روح الغيرة والحسد والضغائن الاجتماعية بسبب التفاوت الطبقي،

وبسبب تركز النشاط الاقتصادي والتجاري في المدن يزداد حجم المعاملات ويتشعب مما يؤدي إلى تضارب المصالح وتعارضها.

- يؤدي الاختلاط المتزايد في المدينة إلى تصارع المصالح وكثرة الأصدقاء وبالتالي انتقال عدوى الجريمة.
- يمتاز سكان المدن باختلاف أصولهم وأمزجتهم وطموحاتهم فهم خليط غير متجانس في نظمهم القيمية وعاداتهم وسلوكياتهم، على العكس تماما من سكان الأرياف إضافة إلى أن نسبة وجود الأجانب أو السواح في المدينة يفوق بكثير نسبتها في الريف.
- تمتاز وسائل الضبط الاجتماعي في الأرياف بقوتها، فالقرى أسيرة أفكار وعادات وتقاليد معينة يصعب تجاوزها أو تعديها.
- ساهمت الصناعة في المدينة بانتشار الجريمة لان التصنيع لا سيما في مرحلته المبكرة يؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي التقليدي وتغير الأدوار التي تقوم بها وظائفه فالتصنيع عامل مهم من عوامل التغير الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي (Social disintegration) مرحلة من مراحل هذا التغير.
- تفاقم الأزمات في المدينة ومنها أزمة السكن، إذ تزداد الكثافة السكانية وتأخر سن الزواج لكلا الجنسين، الأمر الذي يخفض الشعور بالمسؤولية فضلا عن انتشار أماكن اللهو والمتعة في المدن.
- ضعف الروابط الأسرية في المدن وتفككها، إذ تسيطر النزعة الفردية على العلاقات وتضعف الروابط حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، على العكس من حياة الريف التي يسودها مبدأ التعاون والتضامن.

6. الفقر والجريمة

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن انخفاض معدلات الدخل لا تكمن الفرد من إشباع احتياجاته المتعددة لا سيما في المدن، لذا فإن البعض يتبع طرقا غير مشروعة لإشباعها، وهو اتجاه لا يمكن الركون إليه بشكل مطلق فليس كل المجرمين فقراء ولا كل الفقراء مجرمين. لقد أصبح الفقر مشكلة كبيرة وتهديدا حقيقيا للبشرية إذا علمنا أن ما يقارب نصف سكان العالم يتعين عليهم أن يعيشوا بأقل من دولارين يوميا ويعيش 1.2 بليون شخص بأقل من دولار واحد (الزيادي حسين عليوي ناصر، 2015، ص96)

يعتبر الدخل من مقومات الحياة الرئيسية، إذا يعتمد عليه الأفراد كليا من أجل تلبية الحاجات الضرورية، فحيثما يقل الدخل على مستوى سد الحاجات الضرورية أو مستوى الكفاف زادت الأعباء المادية للفرد مما يؤدي به إلى إتباع الأعباء المادية للفرد مما يؤدي به إلى إتباع طرق غير مشروعة كارتكاب الجرائم وغيرها وقد أجريت من الدراسات التي حاولت الربط بين الفقر والجريمة وتعد دراسة وليان بونجر (W Bonger) من أهم تلك الدراسات غير أن دراسة وليان اقتصرت على المجتمع الأوروبي لذلك فليس من السهل تعميم نتائج

دراسته لا سيما بالنسبة للمجتمعات التي تحكمها نظم مجتمعية معينة. (الزيادي حسين عليوي ناصر، 2015، ص96)

ويرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالتخلف وهو أحد مخرجات الجريمة لأن التخلف في جوهره تنظيم اجتماعي يسهم في تبديد الأموال والموارد الطبيعية والبشرية مما يشكل عائقا تنمويا كبيرا، وتبدو مظاهر الفقر كمدخلات ومخرجات للتخلف على تسميته بدورة الفقر (Cycle of Poverly) (عيسوي عبد الرحمن، 1998، ص88) وفيما يتعلق بمدى ارتباط الفقر بالانحراف والجريمة فليس هناك دراسات موثقة يمكن الركون إليها والاعتماد عليها والاطمئنان إلى صحتها في هذا المجال بل أن هناك دراسات بينت أن لا علاقة بين الفقر والسلوك المنحرف مثل الدراسة الباحثة الإنكليزية ماري كارنيتر التي انتهت في دراستها إلى القول أن تأثير الفقر على الأحداث أقل بكثير من تأثير التكوين الثقافي والاجتماعي لآبائهم عليهم وتنطبق الحال على دراسة شيلدون التي بينت عدم وجود علاقة واضحة بين ظاهرتي الفقر والانحراف (Cahill, M, E, 2005, p0139)

- وعليه يمكن القول أن الفقر يهيئ الأرضية الملائمة لحدوث الجريمة لكنه ليس دافعا حقيقا لحدوث الجريمة، بمعنى آخر ليس كل الفقراء مجرمين وليس كل المجرمين فقرا، فقد أوضحت الدراسات أن هناك العديد من الجرائم يقترفها الأغنياء، ومن جهة أخرى فإن الفقر ظاهرة نسبية لا يمكن التعويل عليها واتخاذها معيارا حقيقيا، إلا أن الفقر والجريمة يشكلان دورة متماثلة لأن مخرجات الجريمة تؤدي إلى الفقر والعكس صحيح أيضا (المخطط 2)، ومن الدراسات التي حاولت ربط السلوك الإجرامي بالفقر دراسة أوجبران (Ogburan) التي تناولت مجموعة من المدن الأمريكية وكذلك دراسة شو (Shaw) وفورنساري التي شملت إيطاليا وانكلترا (مضر خليل عمر، 2015، ص50)
- وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010 فإن الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أباد أخرى تتصل بتحسين نوعية الحياة (Livelihood)، منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الجماعي، وعدم المشاركة، وهذا هو الفقر هو الفقر الذي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم وقياس الفقر(Measuring of poverty) الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر هو فقر الدخل، ويستخدم فيه الفقر الوطني أو معيار دولي. والمفهوم الحديث للفقر يجعل من الأخير أكثر ارتباطا بدوافع الجريمة.

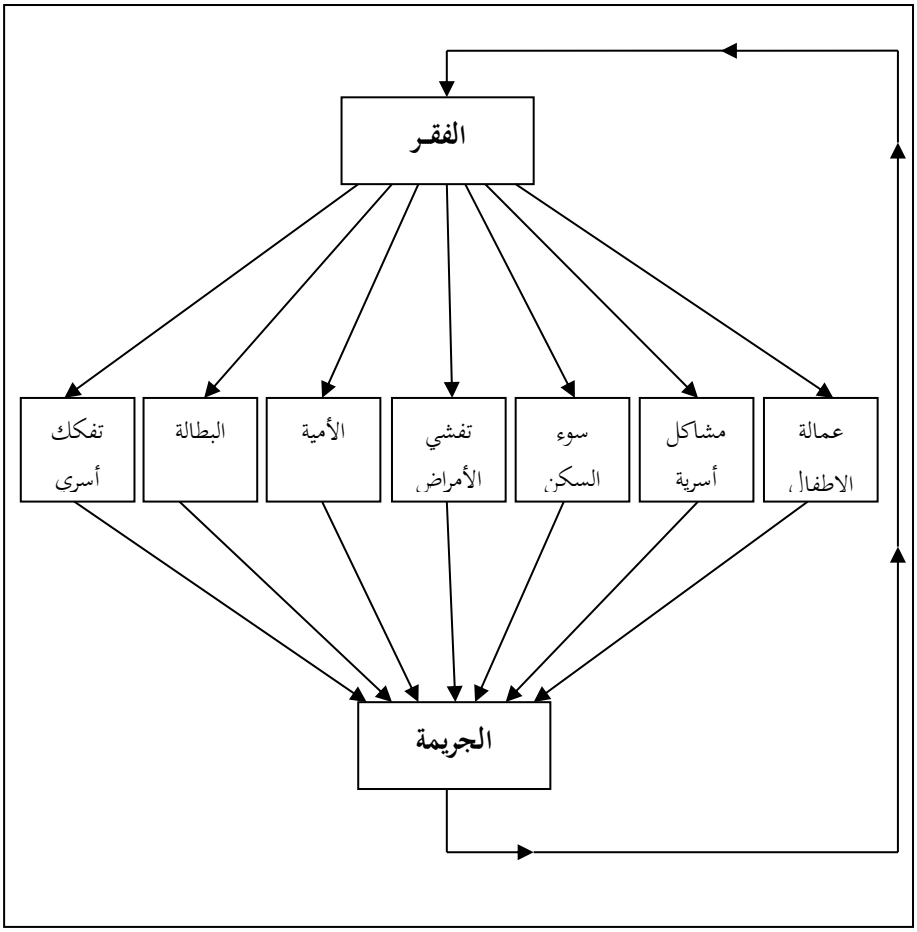

المخطط (2): العلاقة بين الجريمة والفقر

7. البطالة والجريمة

تقسم البطالة (Unemployment) إلى أقسام متنوعة، إلا أن البطالة السافرة هي أكثرها ارتباطا بالجريمة، وتعرف الأخيرة على أنها وجود عدد من الأفراد يبحثون العمل راغبين فيه محتاجين إليه ولا يجدونه، ولا يدخل ضمن هذا النوع حالات البطالة الناجمة عن التقاعد والامتناع الذاتي أو الترفع العمل، وعليه فأن مفهوم البطالة الذي يرتبط بالسلوك الإجرامي يشير إلى تلك الحالات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية، أو سوء التخطيط في عملية تنويع العمل وتوزيعه،أو عدم توافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل (الجميلي فتحية عبد الغني ، 2001، ص80)

إن آثار البطالة لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، إذ أن للبطالة ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي ثم البعد الفردي أو الشخصي، ولظاهرة البطالة آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية

وسياسية وأمنية، فضلا عن آثارها النفسية وغالبا ما تقترن ظاهرة البطالة بالإحباط وكثرة وقت الفراغ وانخفاض المستوى الاقتصادي وظهور المشكلات الاجتماعية وسوء التغذية والأمية، وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية والتشرذم الاجتماعي، فضلا ن تناقضات اجتماعية وصراعات طبقية، لذا يلجأ الشباب أحيانا، وهم الفئة الأكثر معاناة من الظاهرة إلى تصرفات وسلوكيات اجتماعية تتعارض مع البناء الاجتماعي للمجتمع في محاولة منهم للهرب من الواقع، وغالبا ما تمتاز البطالة بعدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل، وتقلبها مكانيا و زمنيا، فضلا عن تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل وابتعاد العاطل عن المجتمع وقيمة السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ (عتيق علي سليمان علوه، 2008، ص120) أنظر المخطط رقم 3.

إن للبطالة آثار ومسببات مباشرة تشجع على السلوك الإجرامي، بعبارة أخرى إن البطالة تمهد الأرضية الملائمة لوجود الإجرام لكن وجودها لا يشترط اقترانه مع وجود السلوك الإجرامي (le beau, J letner,2011, 0112)، وقد يلجأ الفرد الذي يعاني من البطالة إلى اتخاذ سلوك عدواني اتجاه المجتمع الذي فشل في حمايته من الأخطار التي تهدد حياته وحياة أبنائه وأسرته، وليه فإن فشل المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة البطالة يكون أكثر عرضة للتدهور والضياع. ولأن الأخطار التي تداهم المجتمع المتمثلة في الفقر، والمرض، والجوع هي بالتأكيد عناصر تهيئ الأرضية المناسبة لتفريخ المجرمين ومن ثم عناصر الهدم الاقتصادي والاجتماعي والقيمي. فعندما يتعرض المجتمع لمثل هذه الظروف. تنعدم فرص تحقيق أي مظهر من مظاهر التطور ولا يعود لها أي وجود. (Holl, T, 2012,p80)

يقول سيذر لاند: إن الفعل الإجرامي يقع عندما يجد الفرد نفسه في الموقف المناسب، أي يجد الفرد نفسه عاطلا عن العمل على الرغم من قدرته عليه وحاجته إليه ورغبته فيه وهنا يختلط الفرد مع غيره من العاطلين (الناقمين)، فتولد لديهم الرغبة في الانتقام من المجتمع الذي يحملونه المسؤولية عن الواقع الذي يعيشونه، وذلك من خلال السلوك الإجرامي الفردي أو الجماعي. (هربرت ديفيد، 2001، ص97)

ولعل من أبرز الدراسات التي تناولت العلاقة بين البطالة والجريمة دراسة (دانيال وستيفن) الذي درس العلاقة ين ظروف سوق اعمل ومستويات الجريمة في ثلاث دول آسيوية (استراليا، اليابان، كوريا الجنوبية)، وأفصحت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة وخاصة بين الشباب، أما ايرنز فقد قام بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في بعض المجتمعات الأوروبية ولمدة عشر سنوات وقد تبين أن النمو الاقتصادي أدى إلى انخفاض الجريمة في هذه المجتمعات. (الزيادي حسين عليوي ناصر، 2015، ص101)

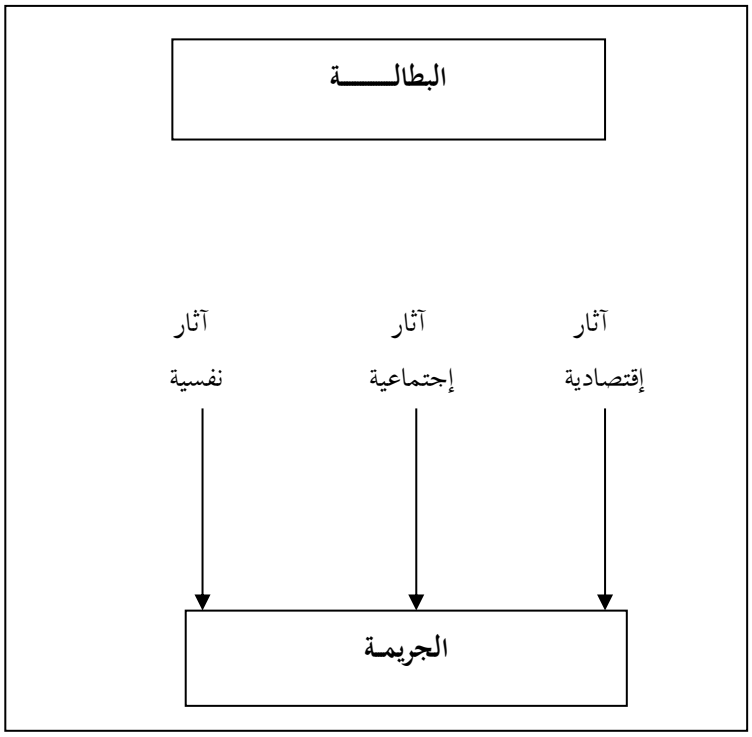

مخطط (3): الآثار المتعددة للبطالة وعلاقتها بالجريمة

8. الخاتمة

ومجمل القول فإن الجريمة واحدة من الظواهر التي تهدد الإنسان والمجتمع في كيانهما واستقرارهما، فهي تبقى مرتبطة بالأوضاع والظروف التي يمر بها المجتمع، وكذلك الشبكة العلائقية للفرد الذي ينخرط في جماعات متنوعة، الأمر الذي يزيد من احتمالات التفكك واللا أمن الاجتماعي، وذلك بانتشار الجرائم بكل أنماطها وتوزعها في المدينة جغرافيا وخاصة الأحياء الفقيرة والمهمشة.

تتطلب الجريمة من الجميع تشخيص أسبابها ووضع الحلول المناسبة لمكافحتها وتحجيم آثارها، وبما أن الجغرافي يدرس الظاهرات المختلفة المتعلقة بالمكان فإن على عاتقه تقع مسؤولية كبيرة في معالجة هذه المشكلة وتشخيص أسبابها وبيان علاقاتها المكنية وتوزيعها الجغرافي وذلك من خلال توظيف الأساليب الإحصائية للتعامل مع بيانات الجريمة فضلا عن توظيف التقنيات الجغرافية في دراسة الجريمة.

9. قائمة المراجع

- أبو عامر محمد زكي .(1993) .*دراسة في علم الإجرام والعقاب* .لبنان :الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- الجميلي فتحية عبد الغني .(2001) .الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة .عمان :دار المكتبية الوطنية .
- الخشاب مصطفى .علم الاجتماع الحضري .دار النهضة العربية .
- الزيادي حسين عليوي ناصر .(2015) .جغرافيا، مبادئ وأسس .دمشق سوريا :دار الإحصاء.
- الساعاتي سامية حسن .(1983) .الجريمة والمجتمع .بيروت لبنان :دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- العثمان باسم عبد العزيز وحسين عليوي ناصر الزيادي .(2014) .الجغرافية الاجتماعية، مبادئ وأسس وتطبيقات .عمان :دار دجلة للنشر.
- المرواني نايف .(2009) .التوافق النفسي والمسؤولية الإجتماعية لدى المجرمين .القاهرة :دار الفكر العربي.
- المعجم الوسيط) 2-1الجزء . (1القاهرة .
- بدوي محمد حامد الطاهر .(2008) .الأبعاد المكانية للجريمة بجنوب كردفان –دراسة قيس الجغرافيا الاجتماعية .الخرطوم :كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم.
- بن هادية علي وآخرون .الجديد للطلاب، تونس .الجزائر :الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر .
- بوالماين نجيب .(2008) .الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة إجتماع التنمية .قسنطينة :قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الانسانية، جامعة منتوري.
- جابر محمد مدحت .(2002) .مسرح الجريمة، منظور جغرافي لدعم دور الشركة في مكافحة الجريمة .éd)مجلة العلوم الاجتماعية .Vol ,مجلد .(30
- خالد مصطفى هاشم. (2007). الجريمة دراسة مقارنة بين الشريعتين اليهودية والاسلامين. فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية : المعهد العالي للفكر الاسلامي.
- ديفيد هربرت. (2001). جغرافيا الجريمة. بيروت.
- روان محمد الصالح .(2009) .الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية .قسنطية، الجزائر :كلية الحقوق، جامعة منتوري.

- زعزوع ليلى .(2001) .مقدمة في الجغرافيا الاجتماعية .بيروت :الدار العربية للعلوم.
- سورة هود) .الآية .(79
- شوية سيف الإسلام .(2007) .المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة) .ج .م .خيضر (.Trad , بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- عتيق علي سليمان علوه .(2008) .البطالة في المجتمع اليبي .Vol)المجلد الحادي عشر .(مجلة جامعة سبها العلوم الإنسانية.
- عيسوي عبد الرحمن .(1998) .مبحث الجريمة .بيروت :دار النهضة العربية.
- كمونة حيدر عبد الرزاق .(1997) .العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة .بغداد :وزارة الثقافة والإعلام –دار الشؤون الثقافية.
- لطيف هاشم كزار وسام عبد الحق عجيل الطائي .(2016) .التوزيع الجغرافي لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط (دراسة في جغرافيا السكان .لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية)العدد الثالث والعشرون.
- محمد أبو زهرة .(1997) .الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي –الجريمة .–القاهرة :دار الفكر العربي.
- محمد توفيق الحاج حسن .(2007) .أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة نابلس، أطروحة قدمت استكمالا لمتطلبات درجة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي .نابلس :كلية الدراسات العلية، جامعة النجاح الوطنية.
- مدحت عبد الجليل محمد .(1987) .الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية .القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية.
- مضر خليل عمر .(2015) .جرانت–جغرافية التغير ,نيويورك الولايات المتحدة الامريكية :جامعة أوكفورد.
- Cahill, M, E. (2005). Geographies of urban crime an intervrban study of crime. Nash ville port land.
- holl, T. (2012). Géographie of the illicit: globalization and organized crime in progress in human geography.
- le beau, J letner. (2011). spatial methodologie for studying crime in the professional geographer.